

مراقب الشؤون الإنسانية

تموز (يوليو) 2009

نظرة عامة



بوابة زراعية في الجدار، بيت إجزا، منطقة القدس، باتريك زول

لا تزال الحواجز تؤثر سلباً على الفلسطينيين في الأراضي الفلسطينية المحتلة، معيقة الجهود المبذولة في سبيل تحسين الوضع الإنساني. يجسّد تاريخ التاسع من حزيران (يونيو) الذكرى الخامسة للرأي الاستشاري الخاص بمحكمة العدل الدولية بشأن جدار الضفة الغربية. وفي هذا الرأي القانوني الأول حول الأراضي الفلسطينية المحتلة الصادر عن محكمة العدل، اعتبرت طريق الجدار داخل الضفة الغربية غير شرعي ومخالفاً لحقوق الإنسان. وفيما اعترفت إسرائيل بواجب إسرائيل في حماية مواطنيها من الاعتداءات، بما فيها التفجيرات الانتحارية التي حثّت إسرائيل على بناء الجدار، صرّحت

المحكمة أنّها على الخطوات الإسرائيلية أن تتماشى مع القانون الدولي. ودعت إسرائيل إلى تجميد البناء في الضفة الغربية وتفكيك أو إعادة رسم طريق الجدار إلى الخط الأخضر. كما دعت المحكمة إلى تقديم تعويضات إلى الفلسطينيين المتضررين من البناء. وصدّقت الجمعية العمومية بالإجماع على الرأي الاستشاري. وبعد انقضاء خمسة أعوام، لا يزال بناء الطريق الطويل (705 كلم) المقرّر قائماً، وقد تمّ بناء 200

كلم منه منذ صدور الرأي الاستشاري في عام 2004. وحتى الآن، تمّ بناء 58% من الطريق. وعند اكتمال المشروع، سيكون هناك ما يقارب الـ 80% من الطريق داخل الضفة الغربية، مما يفصل بين المجتمعين الفلسطينيين الريفي والمدني. وقد أصدر مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية (أوتشا) تقريراً جديداً يسلط التقرير الضوء على التأثير الدراماتيكي للجدار على النواحي الإنسانية. فوجد التقرير أن 125,000 فلسطيني

قضايا هذه الشهر

الضفة الغربية بما فيها شرق القدس: هبوط حاد في عدد الضحايا • تصاعد عنف المستوطنين • دمار وتشرّد في الضفة الغربية • تأثير الجدار الإنساني بعد 5 سنوات من صدور الرأي الاستشاري لمحكمة العدل الدولية • مستجدات حول الإستجابة للجفاف • مسائل النفاذ إلى الضفة الغربية

قطاع غزة: الحصار مستمرّ، بلغت الواردة مستوياتها الأدنى في 2009 • تقرير جديد يسلط الضوء على آثار عامين من الحصار على إقتصاد غزة • ما زال الحظر على مواد البناء يعيق عملية إعادة البناء • ما زالت أنفاق غزة تودي بحياة الأطفال: يزعم أن آلاف الأطفال يتعرّضون للإستغلال • استمرار العنف المتشثت: مقتل طفلين • انخفاض عدد الحالات الإستثنائية التي يسمح لها بدخول غزة أو بالخروج من غزة • تقييمات جديدة على وضع النظام الصحي • مخاوف مستمرة بشأن نوعية الماء.

مسائل أخرى متعلقة بالأراضي الفلسطينية المحتلة: تأثر آلاف من الطلاب بنقص منشآت التعليم • صندوق النقد الدولي: تحسنت ظروف الإقتصاد الكلي في الضفة الغربية، لكن الوضع لا يزال صعباً • التمويل الإنساني.

الغلسطينية Paltrade، أدّى الحصار إلى إغلاق 95٪ من شركات القطاع الخاص وإلى بطالة 120,000 عامل. وبحسب صندوق النقد الدولي، ما لم يتم فك الحصار، سيواصل الناتج المحلي الإجمالي منحاه التراجعي في غزة، مع تفاقم الفقر والبطالة.

بالإضافة إلى ذلك، لقد أدّى الحصار إلى انتشار اقتصاد الأنفاق فيما انتشرت تقارير تفيد بتشغيل أطفال لبناء وتشغيل هذه الأنفاق الخطيرة. وقد دمّر الجيش الإسرائيلي حوالي 250 مدرسة وروضة للأطفال خلال عملية "الرصاص المسكوب"، فيجب بالتالي إعادة بنائها وإصلاحها للعام الدراسي القادم. وأيضاً، وبحسب وزارة التربية والتعليم العالي، يجب إعادة بناء 150 مدرسة جديدة من أجل استيعاب عدد الطلاب المتزايد. وتشمل مواد البناء اللازمة لإصلاح ضرر "الرصاص المسكوب: 250,000 طن من الحديد، و40,000 طن من الإسمنت. وحقّ التعلّم والتثقيف هو حقّ أساسي من حقوق الأطفال، يخوّل كل طفل استغلال قدراته في سبيل خدمة مجتمعه. وفي إطار صراع واحتلال طويلين، تؤمن مدارس آمنة وسائل لا مثيل لها من إرجاع الشعور بالحياة العادية والأمل للأطفال ولعائلاتهم.

ومع استمرار بناء الجدار في الضفة الغربية، يستمر تشريد المدنيين الفلسطينيين من بيوتهم. لا سيما في أحداث الشيخ جراح في شرق القدس في 2 آب (أغسطس) 2009، لمّا قامت القوات الإسرائيلية بإخراج تسع عائلات بالقوة من منازلها في مبنين، فتشرّد 53 فلسطيني، من بينهم 20 طفلاً. وعلى الفور، تمّ تسليم المبنين إلى منظمة استيطانية إسرائيلية، فيما تمّ تحميل حاجات هذه العائلات على شاحنات وتم إلقاؤها في الشارع أمام مقر وكالة غوث وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين في شرق القدس. وتأتي هذه الأحداث في سياق محاولات المستوطنين لبناء مئات من الوحدات السكنية في قلب هذا المحيط الفلسطيني، وبالتالي، أمسى مئات من فلسطينيين آخرين مهددين بالتشرد في المستقبل.

سيكونون محاطين بالجدار من الجهات الثلاث عند إتمام بناء الجدار. فقد منع الجدار الوصول إلى شرق القدس، وإلى المراكز الطبية، والإقتصادية، والدينية والتعليمية، ناهيك عن الأراضي الزراعية في المناطق الريفية. واحتجاجاً على مواصلة عملية بناء الجدار، لا يزال الفلسطينيون في وسط وجنوب الضفة الغربية يقومون باحتجاجات على نحو أسبوعي. وفي هذه المظاهرات، حدثت أكثر من ثلث الإصابات التي تمّ تسجيلها في الضفة الغربية منذ 2006. وفي تموز (يوليو)، قام جيش الحدود الإسرائيلي بإعادة إدخال "قنبلة الظربان" السائل الكريه الرائحة والذي استخدم للمرة الأولى في عام 2008، مسبباً حالات من الغثيان والقيء، وجعل المتظاهرون ضد الجدار يتفرّقون ويتشتّتون هرباً من الرائحة. كما أثار الجدار على عمليات الأمم المتحدة، حيث واجهت وكالات الأمم المتحدة معظم حوادث العبور على مداخل الجدار.

يشكّل الحجاز أحد عوامل الإغلاق في الضفة الغربية، والذي يتألف من حواجز عديدة لحركة الفلسطينيين، نذكر منها على سبيل المثال أكوام التراب، والبوابات على الطرق وحواجز التفتيش. وفيما لم يكن هناك أي تحسّن ملموس في حرية تنقّل وعبور الفلسطينيين في تموز (يوليو)، أعلن صندوق النقد الدولي عن تحسّن في ظروف الإقتصاد الكلي في الضفة الغربية نتيجة إجراءات التسهيل الأخيرة التي اتخذتها السلطات الإسرائيلية. وفي حال استمرت هذه التدابير خلال العام، قد يشهد اقتصاد الضفة الغربية أعلى معدلات النمو في 2009، بما يصل إلى 7٪. وفي حال لم يحصل ذلك، فإن الناتج الإجمالي المحلي للفرد سوف يتراجع أكثر.

وقد سهّل الجدار الذي تمّ بناؤه عام 1995 حول قطاع غزة عملية الحصار الإسرائيلية المتواصلة، والتي تؤثر على حياة مليون ونصف مقيم في غزة. وقد شهد هذا الشهر أدنى كمية من الواردات الأساسية المسموح دخولها إلى قطاع غزة منذ سنة 2009. وبحسب تقرير جديدة صادر عن شركة التجارة

هبوط حاد في الضحايا الفلسطينيين

وقد دفع هذان الحادثان الشرطة العسكرية الإسرائيلية إلى مباشرة تفنيسات ناهيك عن احتجاجات قدّمتها منظمات حقوق الإنسان. ووفقاً لمصادر عديدة في قريتي بلعين ونلعين، فقد لوحظ تغير في أساليب القوات الإسرائيلية بعد عملية القتل الثانية. وقد شمل ذلك تقليلاً في استعمال الذخيرة الحية وتغيراً في طريقة استخدام القنابل المسيلة للدموع. فعوضاً عن إطلاق القنابل مباشرةً بين حشود المتظاهرين، يتم إطلاقها من بعيد في مناطق خالية بين القوات الإسرائيلية والمتظاهرين فتشكّل جداراً من الغاز المسيل للدموع لا يمكن اختراقه. وقامت شرطي الحدود الإسرائيلية بإعادة إدخال قنابل الطربان ذات الرائحة الكريهة والتي استخدمت للمرة الأولى في عام 2008، والتي تسبب الغثيان والدوار والقيء، فينتفرق المتظاهرون هرباً من الرائحة.

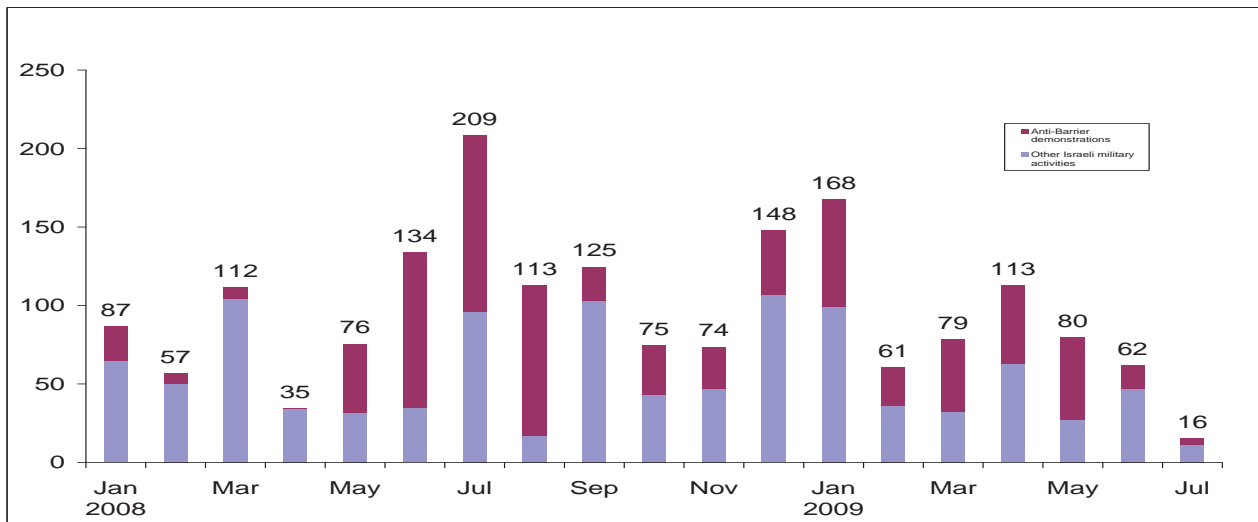
عنف المستوطنين في تصاعد

تشير بيانات مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية التابع للأمم المتحدة (أوتشا) إلى تصاعد عنف المستوطنين ضدّ الفلسطينيين وأملاكهم، للشهر الثالث التوالي. ومع أنّ عدد الضحايا الفلسطينيين من جرّاء عنف المستوطنين قد تراجع بشكل ملموس في تموز (يوليو) من 27 جريحاً في حزيران (يونيو)⁽¹⁾ إلى سبعة جرحى، لا تزال التقارير حول تدمير أملاك الفلسطينيين منتشرة لا سيما في شمال الضفة الغربية. عموماً، لقد سجّلت مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية التابع للأمم المتحدة (أوتشا) 43 حادثاً ضدّ الفلسطينيين له علاقة بالمستوطنين، وصولاً إلى 43% من الحوادث المسجّلة في شهر حزيران (يونيو). فمنذ بداية العام 2009، سجّلت «أوتشا» 188 حادثاً، أي معدّل 27 حادثاً، وهذا أقلّ بـ18% من المعدل الشهري للعام 2008.

في شهر تموز (يوليو) قلّ عدد الضحايا الفلسطينيين جرّاء النشاطات العسكرية الإسرائيلية في الضفة الغربية عن أيّ شهر آخر منذ شباط (فبراير) 2005، حتى أن نسبة الوفيات والإصابات لم تبلغ سدس المعدل الشهر منذ بداية العام 2005. وجرح مجموع 19 فلسطيني في تموز (يوليو): 13 جريحاً في مواجهات مع القوات الإسرائيلية خلال المظاهرات، من بينهم 7 جرحى في مظاهرات ضدّ الجدار، وأربعة من ضمنهم ثلاثة أطفال أطلق النار عليهم وجرحوا في محافظة نابلس، بعدما زعم أنهم كانوا يرمون حجراً على جيب عسكري لقوات الدفاع الإسرائيلية. وتمّ الإعتداء جسدياً على فلسطيني خلال عملية تفنيس أجرتها قوات الدفاع الإسرائيلية في محافظة الخليل، فيما جرح الإثنان الآخران على الحواجز، أمّا الآخر فتعرّض لاعتداء جسدي. ففي الإجمال، جرح أربعة أعضاء من قوات الأمن الإسرائيلية في تموز (يوليو) خلال مظاهرات ضدّ الجدار في نلعين وبلعين.

كما لوحظ انخفاض في عدد الجرحى الفلسطينيين منذ نيسان (أبريل) 2009. والسبب يعزى جزئياً إلى انخفاض عدد الجرحى في المظاهرات ضدّ الجدار التي بدأت في الشهر التالي. فمنذ العام 2005، سجلت المظاهرات ضدّ الجدار ما يناهز ثلث الجرحى وأدت إلى جرحى أكثر من أيّ حادث مماثل. وفي الشهر الماضي، تحديداً في 5 حزيران (يونيو) 2009، قتلت قوات الأمن الإسرائيلية متظاهر فلسطيني غير مسلّح في قرية نلعين بواسطة قنبلة مسيلة للدموع. وجاء هذا الحادث بعض مقتل متظاهرا آخر في قرية بلعين في 17 نيسان (أبريل) 2009، بعد أن أصابته مباشرةً قنبلة مسيلة للدموع.

Palestinians injured from Israeli military activities - West Bank, Jan 2008 - Jul 2009



أمر المحكمة بشأن إعادة رسم الجدار في بلعين: ما زال حبراً على الورق

بدأت المظاهر ضد الجدار في قرية بلعين، غرب رام الله عام 2006، احتجاجاً عن عزل الجدار للأراضي الزراعية في القرية. وفي شهر أيلول (سبتمبر) 2007، قبلت محكمة العدل العليا الإسرائيلية جزئياً العريضة التي قدمها مجلس البلدة وأمرت الدولة بإعادة رسم الجدار بهدف الحدّ من الأذى ضدّ المقيمين في بلعين. ومنذ ذلك الحين، قدّمت قوات الدفاع الإسرائيلية اقتراحين عن طرق بديلة، بيد أن كليهما قوبلتا برفض من محكمة العدل العليا، إذ اعتبرتا غير كافيتين لتوجيه التأثير الإنساني للجدار على القرويين. وفي رفضها الأخير، أوضحت محكمة العدل الدولية أنّ الطريق البديل يأخذ في عين الاعتبار فقط الحاجات الأمنية الخاصة للمناطق المسكونة حالياً في جوار مستوطنة "مودعين" الإسرائيلية وليس حاجات منطقة توسعية مخطط لها.

وفي سياق حكمها، وجدت المحكمة العليا الإسرائيلية أنّ حقّ المدعى عليه بالحصول على محاكمة عادلة يوازى الأذى للأمن القومي، في حال تمّ الإفصاح عن الأدلة. وعلى الرغم من تصوير طلقة النار، قرّر المدعي العام الحكومة إسقاط التهم معلناً أنّ الفائدة من حماية المعلومات السرية المصنّفة هي بالنسبة إلى الأغراض الأمنية، أهمّ من متابعة القضية. فالأدلة المصنّفة أو «السرية» تستخدم عادة من قبل المدعي العام العسكري لقوات الدفاع الإسرائيلية من أجل إبقاء الفلسطينيين تحت حجز إداري لفترات طويلة من الزمن.⁽⁴⁾

وقد زادت هجمات تموز (يوليو) من المخاوف إزاء استمرار النقص في تأمين الحماية للمدنيين الفلسطينيين من عنف المستوطنين. وبالرغم من الواجبات القانونية الواضحة، عجزت السلطات الإسرائيلية المختصة عن تنفيذ القانون في ما يتعلق بهجمات المستوطنين الإسرائيليين على الفلسطينيين. ووفقاً لمجموعة حقوق الإنسان الإسرائيلية «يش دين»، فقد تمّ إغلاق أكثر من 90% من التحقيقات والتفتيشات بشأن عنف المستوطنين دون إدانة أي من المشتبه بهم.⁽⁵⁾ ولكن، على العكس، حين يستهدف العنف الفلسطيني مدنيّين إسرائيليين، تلاحق قوات الدفاع الإسرائيلية الفلسطينيين المشتبه بهم. ففي كل عام، يتم احتجاز الآلاف من الفلسطينيين ويتم ملاحقتهم من خلال نظام المحكمة العسكرية الإسرائيلية.⁽⁶⁾

إن عجز السلطات الإسرائيلية المستمرّ عن تطبيق القانون على المستوطنين الإسرائيليين، زد عليه التقارير بشأن نوايا إسرائيل في تفكيك 20 بؤرة استيطانية في المستقبل القريب، في إطار إيفاء جزئي لواجباتها بموجب خريطة الطريق، كل ذلك يزيد من القلق بأن يتصاعد عنف المستوطنين.

شملت أغلبية حوادث تموز (يوليو) انتهاكاً للأماكن الفلسطينية (18 حادثاً) وتدميراً للأماكن والأراضي الفلسطينية (14). وتدخل معظم حوادث تموز (يوليو) في إطار استراتيجية «دفع الثمن» التي أعلنها المستوطنون، حيث سينتقمون ضدّ المدنيين الفلسطينيين وأملاكهم مقابل محالولا إخلاء البؤر الاستيطانية. فمثلاً، في 20 تموز (يوليو)، قامت القوات الإسرائيلية بإزالة هياكل عديدة من ثلاثة بؤر استيطانية (2). ورداً على ذلك، شنّ المستوطنون الإسرائيليون هجمات عديدة على المجتمعات الفلسطينية لمدة أسبوع. وبحسب مكتب محافظ نابلس، لقد أشعل المستوطنون 1500 شجرة زيتون على الأقل في كل من قرية التل، ومداما، وبورين، وعصيرة الشمالية والجت. ورمى المستوطنون الحجار على السيارات الفلسطينية وأغلقوا مفارق طرق عديدة مما أثر على حرية التنقل من وإلى نابلس، وطولكرم، وقلقيلية. كما أصيب فلسطينيان كانا يقودا دراجة نارية بجروح طفيفة ودمرت ست سيارات. وفي 23 حزيران (يونيو)، حصل حادث في منتهى الأهمية، عندما هجم أكثر 20 مستوطناً إسرائيلياً مسلحاً من البؤرة الاستيطانية بالجوار من مستوطنة يتسهار، على قرية تقع بالجوار من قرية عصيرة القبليّة. فردّ القرويون الفلسطينيون عليهم برمي الحجار. وبلغ الجيش الإسرائيلي المكان، ولكن، عوضاً عن تفريق المستوطنين، أطلقت قوات الدفاع الإسرائيلية قنابل صوتية وقنابل مسيلة للدموع على سكان القرية.⁽³⁾

وفي شهر تموز (يوليو) أيضاً، قرّر المدعي العام الإسرائيلي إسقاط كافة التهم ضد مستوطنين إسرائيلي قد أطلق النار وجرح فلسطينيين في مدينة الخليل في كانون الأول (ديسمبر) 2008، خلال إخلاء الجيش الإسرائيلي للمستوطنين في منزل الرجبي. وتمّ إسقاط التهم، بعد أن طعن محامي الدفاع بقرار النيابة العامة بالإحتفاظ ببراهين بشأن القضية.

دمار وتشريد في الضفة الغربية

في تموز (يوليو)، سجّل مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية (أوتشا) تدمير مجموع 24 هيكلًا بناهياً فلسطينياً، خمسة منها في شرق القدس و19 في منطقة ج، مما أدى إلى تشريد 24 فلسطينياً، جميعهم من سكان شرق القدس. ومنذ بداية العام، سجّل «أوتشا» تدمير مجموع 221 هيكلًا بناهياً فلسطينياً، بما فيها 90 هيكلًا سكنياً في الضفة الغربية، ممّا أدى إلى تشريد 513 شخصاً وأثر على 489 شخصاً آخر. إنّ المعدل الشهري لهياكل المدمر في العام 2009 (32) هو أعلى من الرقم الموازي في سنة 2008 بنسبة 11٪، فيما المعدل لشهري للمشردين (73) هونفسه تقريباً في عام 2008. كان 82٪ من الهياكل المدمرة و62٪ من المشردين في 2009 في المنطقة ج.

حالة من التوتّر في شرق القدس بعد استيلاء المستوطنين على منازل فلسطينية.

تصاعد التوتّر في شرق القدس بشكل ملموس في تموز (يوليو) فيما انتقل المستوطنون الإسرائيليون، برفقة قوات الأمن الإسرائيلية، إلى منزل غير مسكون في منطقة ابن هارون التي تقع في محيط الشيخ جراح. إن الملكية المتأثرة تشكل موضوع نزاع في المحكمة العليا الإسرائيلية. وقد أثار الحادث احتجاجات من جانب الفلسطينيين، والناشطين الدوليين والإسرائيليين، مما أدى إلى اعتقادات عديدة. وفي منطقة تقع في جوار شيخ جراح، في 28 تموز (يوليو)، تمّ تمديد أوامر ترحيل سكّان منزلين حتى 10 آب (اغسطس). وتأتي هذه المساكن عائلتين، وهي موضوع نزاع قضائي على ملكية الأرض التي عليها تمّ بناء المنزلين. وتدخل المنازل ضمن مجموعة 28 مبنى تمّ بناؤه في 1956 نتيجة اتفاق

مبرم بين وكالة غوث وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين التابع للأمم المتحدة (الأونروا) والحكومة الأردنية (التي وضعت على الأرض علامة للمشروع) لإسكان اللاجئين الفلسطينيين⁽⁷⁾.

كما وزعت قوات الأمن الإسرائيلية في شهر تموز (يوليو) أوامر ترحيل في شرق القدس في حي بيت صافا تشمل أربعة بيوت. وعلى حدّ قول العائلات المتأثرة، فقد تمّ تأجير أحد البيوت قبل 1967. ولكن فيما بعد، تمّ بيعه ويحاول المالك الحالي، وهو مستوطن إسرائيلي من كريات، ترحيل العائلية. وإن حصل ذلك، ستتشرّد عمليات الترحيل أكثر من 50 فلسطينياً. تمّ تجميد أوامر الترحيل، لأن القضية ما زالت قيد المراجعة في محكمة العدل العليا في إسرائيل.

وفي شهر تموز (يوليو) أيضاً، دمّرت السلطات الإسرائيلية هيكلين سكنيين نظراً لعدم الحصول على تراخيص بناء في بيت حنينا وسلوان. وبالإضافة إلى ذلك، حصلت ثلاث عمليات تدمير ذاتي لهياكل سبق أن تلقّت أوامر بالدمار. وخلال هذا الشهر، تلقى مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية التابع للأمم المتحدة (أوتشا) تقارير بشأن توزيع أوامر التدمير في شرق القدس، التي تشمل 11 هيكلًا فلسطينياً، بما في ذلك، 10 هياكل سكنية إذ تمّ بناؤها من دون رخصة.

استمرار الصعوبات التي تواجهها المجتمعات في المناطق العسكرية المغلقة

في 15 تموز (يوليو)، دمّرت الإدارة المدنية الإسرائيلية 19 خمية وحظيرة حيوانات تعود إلى سبع عائلات بدوية في منطقة أعلنها الجيش الإسرائيلي منطقة مغلقة، في جنوب الطريق 449 (طريق المعرجات) في وادي الأردن. ولم تكن

آخر التطورات في الشيخ جراح

في 2 آب (اغسطس) 2009، ردّت القوات الإسرائيلية تسع عائلات بالقوّة من منازلها في مبنين في الشيخ جراح، مما سبب بتشريد 53 فلسطينياً، من بينهم 20 طفلاً. وعلى الفور، تمّ تسليم المباني إلى منظمة استيطانية، والتي وفقاً للخطة المقدّمة إلى بلدية القدس، تنوي بناء مستوطنة جديدة مؤلفة من 200 وحدة سكنية و/أو أبنية عامة في المنطقة. وتمّ تحميل ممتلكات العائلات في شاحنات وتمّ إلقاؤها في الشارع بالقرب من مقر وكالة الغوث الدولية (الأونروا) في شرق القدس. فجرّح على الأقل 8 أشخاص واحتجز 29 شخصاً، من بينهم مراقبون دوليون ومحليون، خلال عمليات الإخلاء والمظاهرات التي تلت. حالياً، تعيش هذه العائلات التي ليس لها سكن بديل، في خيم في الشارع أمام منازلها القديمة. وفي 9 آب (اغسطس)، رفضت المحاكم الحالية دعوتهم إلى إبطال الترحيل. وفي حال تواصلت خطط المستوطنين، هناك 24 مبنى، يأتي حالياً 300 شخصاً، معظمهم من اللاجئين في خطر الترحيل والتشريد. وهناك 340 وحدة سكنية إضافية مخطط لها في أجزاء أخرى من الشيخ جراح، مما يرفع المجموع إلى 540 وحدة على الأقل.



تم رمي ممتلكات عائلات عديدة في الشيخ جراح بعد تشريدهم من بيوتهم

الهيكل مسكونة في وقت الدمار، إلا أنها كانت تشكّل مساكن شتائية تأوي 50 شخصاً، بما فيهم 32 طفلاً. وتعتبر هذه ثاني سلسلة دمار عانت منها العائلة في أقل من عام، فيما تمّ تدمير مساكنها الشتائية في المنطقة ذاتها في أيلول (سبتمبر) 2008.

وفي عام 2009، وقعت 81% من عمليات التدمير و82% من عمليات التشريد في المنطقة ج، في مناطق مغلقة لأغراض عسكرية (تدريب)، والتي تسمّى بمناطق إطلاق النار. وتمّ إغلاق العديد من هذه المناطق التي تشكّل حوالي 20% من الضفة الغربية و(بعض) 32%

من المنطقة ج) لسنوات طويلة، مع أنّ عدداً كبيراً

من السكّان قد صرّحوا أنهم لم يروا قط عمليات تدريب إسرائيلية في جوارهم. وقد عاشت مجتمعات عديدة في هذه المناطق قبل 1967 وقبل إعلانها مناطق مغلقة. وهي من أكثر المجتمعات فقراً في الضفة الغربية، إذ تعتمد على الزراعات الصغيرة وعلى رعاية الغنم في معيشتها. كما أن التهديد المتواصل بتدمير هياكلها وتشريدها يشكّل عنصراً أساسياً من العناصر التي تساهم في سرعة تأثر هذه المجتمعات. وفي هذا الشهر أيضاً، أصدرت السلطات الإسرائيلية أوامر بإيقاف البناء⁽⁸⁾ وبالتدمير ضدّ 101 هيكل فلسطيني على الأقل داخل المجتمعات الفلسطينية في المنطقة ج في محافظة الخليل، وبيت لحم، وسلفيت، ونابلس، وطوباس. ومن بين الهياكل المهذّدة بالدمار، هناك 84 هيكلًا سكنياً. وهناك أوامر تدمير عالقة لحوالي 300 هيكل فلسطيني.

تغيّر في نوع التصاريح الصادر لسكّان المنطقة العازلة في محافظة الخليل

في شهر تموز (يوليو)، حصل تغيّر في أنواع التصاريح الصادرة لأربعة فلسطينيين مقيمين في المنطقة العازلة في محافظة الخليل. وفي كانون الثاني (يناير) 2009، أعلنتها السلطات الإسرائيلية منطقة مغلقة بين الجدار والخط الأخضر في محافظة الخليل، بالإضافة إلى أجزاء من بيت لحم، والقدس، ورام الله، وسلفيت. وكانت هذه أولى المناطق التي يتم إعلانها «مناطق مغلقة» منذ تشرين الأول (أكتوبر) 2003، حين أغلقت السلطات الإسرائيلية مناطق في محافظات شمال الضفة الغربية (قلقيلية، طولكرم، جنين). وبعد إعلان كانون الثاني (يناير)، طالب جميع المقيمين أو الداخلين إلى المناطق المغلقة حديثاً، بتراخيص من الإدارة المدنية الإسرائيلية،

وقد تأثرت إحدى العائلات الكبيرة في محافظة الخليل. ففي الأساس، تمّ إصدار 17 تصريحاً «مقيم دائم»، مما سمح لهم بالعيش في المنطقة المغلقة⁽⁹⁾. ولكن، في تموز (يوليو)، تمّ تحويل تصاريح المقيمين الأربعة إلى تصاريح «عامِل»، مما سمح لهم فقط بالدخول وليس بالإقامة هناك بين الساعة الخامسة فجراً والخامسة من بعد الظهر). وقد أثر هذا التغيير على 12 فلسطينياً (حاملي التراخيص وتوابعهم)، مهدداً بالتشرد.

تأثير الجدار على النواحي الإنسانية بعد مرور خمسة أعوام على الرأي الإستشاري لمحكمة العدل الدولية.

يجسّد تاريخ التاسع من تموز (يوليو) 2009 الذكرى الخامسة لصدور الرأي الإستشاري لمحكمة العدل الدولية بشأن النتائج القانونية لبناء جدار في الأراضي الفلسطينية المحتلة. وفي هذه المناسبة، أصدر مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية (أوتشا) تقريراً جديداً يقدّم لمحة عن تأثير الجدار من الناحية الإنسانية.

يسلّط هذا التقرير الضوء على دوره الجوهرية في نظام قيود العبور والحركة والتجزئة المتواصلة للضفة الغربية. كما يعالج التأثير على مناطق المدينة، وعلى مجتمعات المنطقة المغلقة المعزولة بين الجدار والخط الأخضر، وكذلك على مجتمعات الريف التي هي من أولى من تأثر بنظام التصاريح والبوابات. وفي صيف 2002، وبعد حملة من التفجيرات الانتحارية التي نفّذها مسلّحون فلسطينيون، وافقت حكومة إسرائيل على بناء جدار بحجّة منع الانتحاريين الفلسطينيين من دخول إسرائيل. وأدرك الرأي الإستشاري لمحكمة العدل الدولية أنّ

الضفة الغربية، بما فيها شرق القدس، عوضاً عن الخط الأخضر المنصوص عليه هدنة 1940. إن المساحة الإجمالية التي تقع بين الجدار والخط الأخضر تشكل 9.5% من الضفة الغربية، بما فيها شرق القدس والأراضي العازلة.

مستجدات الإستجابة للجفاف

في إطار الإستجابة لشحّ المياه المتواصل في الضفة الغربية، قامت وكالات إنسانية عديدة، من ضمنها وكالات تابعة للأمم المتحدة ومنظمات غير حكومية دولية، بصياغة وتبني خطة منسّقة لمعالجة الحاجات الملحة⁽¹⁶⁾. وقد شهد شهر تموز (يوليو) تطوّرين إيجابيين لهما علاقة بالإستجابة المخطط لها: التطور الأول هو انخفاض سعر علف الماشية، مما سمح للمنظمات بأن تدخل في استجابتها مجتمعات إضافية قد تمّ اعتبارها في ما مضى «هشّة»، إنما تم استثنائها من البرنامج نظراً للنقص في التمويل، أمّا التطور الثاني فكان

«إسرائيل تملك الحق والواجب للردّ بهدف حماية مواطنيها ولكن على التدابير المتخذة الإمتثال للقانون الدولي المرعي الإجراء». وتحليل طريق الجدار، وجدت محكمة العدل الدولية أنّ المناطق التي تقع داخل الضفة الغربية، بما فيها شرق القدس، ناهيك عن نظام البوابات والتصاريح ذات الصلة، تنتهك واجبات إسرائيل المنصوص عليها بموجب القانون الدولي. وقد دعت محكمة العدل الدولي إسرائيل إلى وقف بناء الجدار، بما فيه داخل وحول إسرائيل، وتفكيك الأجزاء التي سبق أن تمّ أنجازها، وإبطال كافة الأعمال التشريعية والتنظيمية ذات الصلة.

ومرّت خمسة أعوام، ولا يزال بناء الجدار مستمراً وقد تمّ بناء 200 كلم منذ إعلان قرار محكمة العدل الدولية. وتمّ إكمال حوالي 58% من الجدار الذي يبلغ طوله 709 كلم، ولا يزال هناك 10% قيد البناء و31.5% مخطط لها. وعند الإنتهاء من بناء الجدار، فإن حوالي 85% سيكون داخل

تعليق إسرائيل إستيلاءها على أراض على طول ساحل البحر الميت

في أواخر حزيران (يونيو) 2009، وضعت الإدارة المدنية الإسرائيلية 12 إشعاراً في في صحيفة القدس الفلسطينية، معربةً عن نواياه في تسجيل "أراضي دولة" حوالي 139,000 دونم من الأراضي التي تقع على طول جزء الضفة الغربية من منطقة البحر الميت. وتشكل الأراضي المعنية حوالي 2% من المساحة الإجمالية للضفة الغربية. وتمنح الإعلانات أي شخص يطالب بحقوق ملكية على أي جزء من هذه المساحة مهلة 45 يوم للإدلاء بأي اعتراض.⁽¹⁰⁾

ووفقاً لوسائل الإعلام الإسرائيلية، وادعت السلطات الإسرائيلية أنّ هذه الأرض تشكل جزءاً من البحر الميت، إنما لقد تعرّضت لتبخّر الماء. وطبقاً لهذه المصادر نفسها، يهدف تسجيل الأرض كـ "أرض دولة" إلى منع أطراف خاصة من الإستيلاء عليها على نحو غير قانوني. ولكن وفقاً للإحداثيات العامة المزوّدة في إعلانات القدس، لقد أكدت المنظمة الإسرائيلية "السلام الآن" الإحتمال بأن تتخطى المنطقة التي سيتم تسجيلها مساحة الأرض المعرّضة حالياً لتبخير الماء.⁽¹¹⁾

في بداية الإحتلال الإسرائيلي في عام 1967، تمّ اعتبار حوالي 13% من أراضي الضفة الغربية "أرض دولة" وتم تسجيلها باسم الحكومة الأردنية⁽¹²⁾.

ووفقاً لسجل دولة إسرائيل، سجّلت الإدارة المدنية الإسرائيلية ما بين عام 1979 وعام 1992، مساحة 900,000 دونم كـ "أرض دولة"، أي زيادة 16% من الضفة الغربية.⁽¹³⁾ ولهذا الغرض، اعتمدت السلطات الإسرائيلية على تحليل خاص لقانون الأراضي العثماني لعام 1858 ينصّ على أنه لا يجوز أن تصبح الأراضي غير المسجّلة أو غير المستعملة لثلاثة أعوام متتالية، تلقائياً أراضي دولة.

وفيما ينص القانون الدولي لحقوق الإنسان، على أنه ينبغي على قوات الإحتلال إدارة الأملاك العامة للأراضي المحتلة لصالح الشعب المحلي، فقد تمّ ضمّ جميع "أراضي الدولة" تقريباً (الأردنية وتلك المعلنة من جانب إسرائيل) إلى حدود مستوطنات إسرائيلية، من مجالس محلية وإقليمية، وتم توزيعها لبناء وتوسيع المستوطنات، ناهيك عن الإستخدام العسكري⁽¹⁴⁾

واستناداً على ممارسات سابقة للسلطات الإسرائيلية، هناك قلق من أنّ تسجيل أراضي ساحل البحر الميت "كأراضي دولة" قد يعيق أي تطورٍ محتمل لهذه المنطقة من جانب الفلسطينيين، لا سيما لأغراض السياحة أو الصناعة. وتقع معظم المنطقة ذات الصلة ضمن حدود محافظة بيت لحم، التي تأثرت نتيجة مجموعة من تدابير إسرائيلية أخرى تقيّد المساحة المتوافرة لتطويرها⁽¹⁵⁾. ويزعم أنّ مكتب محافظ بيت لحم في صدد جمع وثائق خاصة بملكية الأراضي سعياً لتقديم اعتراض على إعلان الإدارة المدنية لتسجيل الأراضي المعلن.

إعلان 17 حزيران (يونيو) بأنّ اللجنة الفلسطينية الإسرائيلية المشتركة للماء قد وافقت على تركيب نقاط تعبئة مياه في تسعة مجتمعات هشة في الضفة الغربية والتي لا تصلها أنابيب مائية. وإن تركيب 11 نقطة أخرى قيد المراجعة حالياً. إن تاريخ تطبيق القرار لا يزال غير واضح، كذلك الأمر بالنسبة إلى التأثير على استجابة هذا العام.

تتضمّن خطة الإستجابة الموافق عليها توزيع مياه الشرب والأعلاف لمدة 60 يوماً. فكل عائلة مستفيدة ستلتقى يومياً 25 ليترًا من الماء لفرد الواحد، و9 لترات من الماء لكل رأس ماشية، فضلاً عن كيلوغرام واحد من الأعلاف لكل رأس ماشية وبحد أقصى 90 رأس غنم. وسوف يتلقى 90,000 فلسطيني المياه من خلال الإستجابة. وسيستفيد 34 تجمعاً من القرى عبر الضفة الغربية من البرنامج، الذي من المتوقع أن يبدأ في منتصف شهر آب (أغسطس) وفي المقابل لن يشتمل البرنامج على أي مساهمات من المستفيدين.

مشاكل الوصول إلى الضفة الغربية

لم يحصل تغييرات هامة في تحرك الفلسطينيين في شهر تموز (يوليو)، وتتواصل التسهيلات المعلن عنها خلال الأشهر الماضية، فيما ظلّ عدد عقبات الإغلاق على حاله، بمجموع 614 حاجز مشغول وغير مشغول بالجنود في شهر تموز (يوليو) مقارنةً مع 613 حاجز في حزيران (يونيو). وبحسب صندوق النقد الدولي، في حال واصلت السلطات الإسرائيلية تسهيل قيود التحرك، سيشهد إقتصاد الضفة الغربية أعلى مستوى من النمو بعد سنوات، بنسبة تبلغ 7% (راجع الجزء ذات الصلة).⁽¹⁷⁾

في شهر تموز (يوليو) ظلّت القيود على العبور تؤثر على عمليات الأمم المتحدة في الضفة الغربية، إلا أن عدد الحوادث كان أقلّ من الشهر الماضي. وفي تموز (يوليو) 2009، أعلن أعضاء فريق الأمم المتحدة عن مجموع 77 حالة تأخير أو رفض العبور عند الحواجز، مما أثر على 716 عضواً في فريق الأمم المتحدة. فخسرت الأمم المتحدة بالتالي، 525 ساعة للفريق أو ما يعادل 70 يوماً لفريق الأمم المتحدة. وهذا انخفاض بنسبة 60% في عدد الأيام الضائعة للفريق مقارنةً بحزيران (يونيو) 2009 (173). ولكن هناك زيادة بنسبة 8% في عدد حوادث العبور المعلن عنها، مقارنةً بشهر حزيران (يونيو) 2009.

صحيح أن التفتيشات البصرية لعربات الأمم المتحدة هي شيء طبيعي ومعتاد، إلا أنّ الإصرار على إجراء تفتيشات داخلية أكثر هجوماً وعدوانية لسيارات الأمم المتحدة يفسّر أغلبية (73%) حالات تأخير أو رفض عبور الأمم المتحدة المعلن عنها⁽¹⁸⁾.

ولا تزال القوات الإسرائيلية في الحواجز، لا سيما حوال محيط القدس، تصرّ على تفتيش داخلي للسيارات إلا في حال وجود ديبلوماسي داخل السيارة. وما زال حاجز قلنديافي الشمال، وحاجز الأنفاق، في الجنوب، يشكّلات الحاجزان الأكثر إثارة بخاصة عندما يدخل الطاقم القدس. فمعظم حوادث العبور ناجمة عن إصرار القوات العسكرية الإسرائيلية (48%) وشرطى الحدود الإسرائيلية على التفتيش.

وفي النصف الأول من العام 2009، كان هناك 542 حادث عبور، أي 3,331 ساعة ضائعة للفريق. والرقم هو نفسه تقريباً بالنسبة إلى النصف الأول من 2008.

لمحة حول أرقام حماية الأطفال في الأراضي الفلسطينية المحتلة: تموز مقابل حزيران 2009

ضحايا النزاع:

عدد الأطفال الفلسطينيين القتلى: 2 مقابل 0

عدد الأطفال الإسرائيليين القتلى: 0 مقابل 0

عدد الأطفال الفلسطينيين الجرحى: 8 مقابل 18

عدد الأطفال الإسرائيليين الجرحى: 0 مقابل 0

عدد المشرّدين نتيجة تدمير البيوت: 15 مقابل 98

عدد الأطفال الفلسطينيين المحتجزين في إسرائيل عند نهاية الشهر: 342، بما فيهم محتجز إداري، مقابل 355 في حزيران (هناك حالياً خمسة محتجزين إداريين (جميعهم من الذكور) الذين هم دون سن الـ 18 عندما تمّ توقيفهم وإعطائهم أوامر توقيف إدارية، أتموا سنّ الـ 18 حين كانوا في الإحتجاز الإداري).

استمرار الحصار، بلغت الواردات أدنى مستوياتها في 2009

في هذا الشهر، تراجع عدد حمولات الشاحنات المسموح بدخولها إلى غزة (2,231) بنسبة 14% مقارنةً بحزيران (يونيو) (2,583)، مسجلةً بالتالي أدنى مستوى لها منذ بدء العام. وتشكل هذه الكمية فقط 18% من المعدل الشهري لحمولات الشاحنات التي دخلت إلى غزة في الأشهر الخمسة الأولى من العام 2007 (12,350)، قبل فرض الحصار. وقد شكّلت حمولات الشاحنات المستوردة من جانب وكالات إنسانية 18% من الواردات، فيما تم استيراد الباقي من جانب القطاع التجاري.

وعلى غرار الأشهر الماضية، فقد تضمّنت حمولات الشاحنات التي تحمل إمدادات غذائية أساسية أعلى نسبة من مجموع حمولات الشاحنات (72%). وما يزال قرار إسرائيل الصادر في 22 آذار (مارس) 2009 بالسماح بدخول جميع المواد الغذائية، شرط أن توافق السلطات الإسرائيلية على مصدرها، حبراً على الورق. لذلك، بقيت مواد غذائية عديدة ممنوعة من الدخول إلى قطاع غزة، وتشمل: حليب الأطفال، والشاي، والمشروبات والمربى، وعدة أنواع من الغذاء المعلّب والقهوة. فيما تضمّنت باقي حمولة الشاحنات وقوداً (10%)، ومواد تنظيف (7%)، ومواد خام زراعية (4%) وغيرها (7%).

وخلال شهر تموز (يوليو) سمحت إسرائيل بدخول سبع حمولات شاحنات من مواد لطالما منعت منعاً باتاً من الدخول، منذ فرض الحصار، من بينها، الزجاج، والألمنيوم، والمكيّفات الهوائية. كما أنّ دخول سلع أساسية منها مواد للبناء، وقطع للغير لمشاريع المياه والصرف الصحي، ومواد صناعية وزراعية، ظلّ مقتصرًا على كميات محدودة أو محظوراً دخوله. ولا يزال اقتراح الأمم المتحدة المقدم في حزيران (يونيو)، باستئناف نشاطات إعادة الإعمار في غزة، المركّزة على الإسكان والصحة والتعليم، ينتظر جواباً نهائياً. كما أن جهود الأمم المتحدة في سبيل ضمان دخول عدد من العربات المصفحة المطلوبة لعمليات الأمم المتحدة في غزة قد باءت بالفشل.

وفي هذا الشهر أيضاً، سمحت إسرائيل باستيراد 40,000 لتر من النفط (البترول)، و22,000 لتر من الديزل المخصص للإستعمال الخاص، عبر أنابيب معبر ناحال عوز. وهي الشحنة الأولى منذ 2 تشرين الثاني (نوفمبر) 2008. ووفقاً لمؤسسة أصحاب محطات الغاز في قطاع غزة (GSOA)، سمح بدخول هذه الكمية المحدودة من الوقود إلى غزة بناءً على طلب شركات

محلية بهدف اختبار طلب السوق على الوقود الإسرائيلي، مع أنّ كميات يومية من الديزل والبترول (200,000 لتر) ظلّت تدخل عبر أنفاق رفح. وعلى الرغم أنّ إسرائيل، على حدّ ما قيل، مستعدة لإعادة السماح بدخول البترول والديزل مقتصرين على 70,000 لتر و800,000 لتر على التوالي، في الأسبوع، إلا أنّ قلّ احتمال شراء الوقود الإسرائيلي، من قِبل الشركات المحلية في غزة، لأنّ سعر البترول الإسرائيلي (5.9 شيكل/لتر) هو ضعف سعر البترول المصري (3 شيكل/لتر).

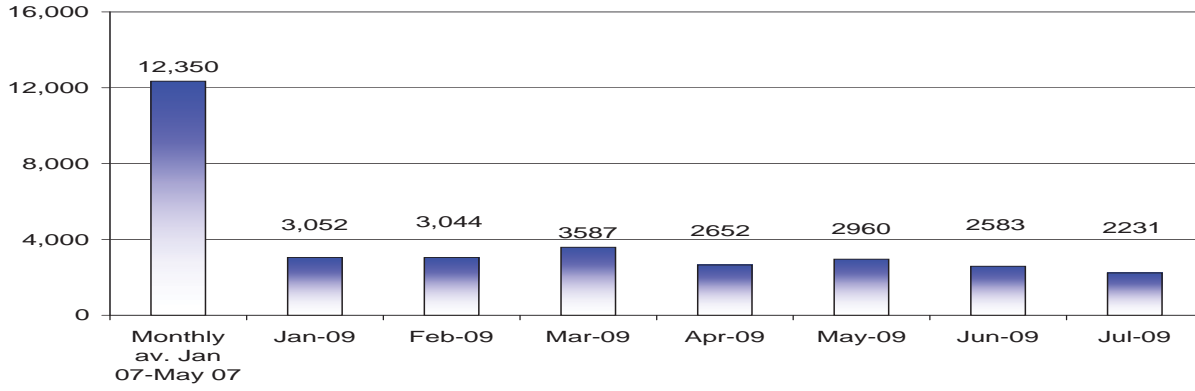
وارتفعت كمية غاز الطبخ المسموح بدخولها إلى غزة بنسبة 77% (4,652 طناً)، مقارنةً بالشهر السابق (2,631 طناً). لذلك، لم يكن هناك نقص في غاز الطبخ خلال شهر تموز (يوليو). ولكن، سمح لمجموع 9.7 مليون لتر من الغاز الصناعي لمحطة الكهرباء في غزة بالدخول إلى غزة، مما شكل 70% من الكمية المطلوبة لتشغيل المحطة بطاقتها الكاملة (13.9 مليون لتر). وفي نهاية شهر تموز (يوليو)، أعلنت شركة توزيع الكهرباء في غزة أنّ كمية الوقود الصناعي المخزّنة خلال نشاطات الصيانة والتي قد سمحت مؤقتاً للمحطة بإنتاج 70 ميغاوات، قد استنفزت تقريباً، وأنّه سيكون على محطة الكهرباء إغلاق إحدى وحداتها التي تولد الكهرباء، مما يقلّص الإنتاج إلى 55-60 ميغاوات أو ما يقارب 70% من الطاقة الكاملة التي تبلغ 80 ميغاوات. سيكون هناك ارتفاع في ساعات الإنقطاع المبرمج في الكهرباء من 4-6 ساعات إلى 6-8 ساعات، خمسة أيام في الأسبوع.

خلال شهر تموز (يوليو)، لم يسمح لأي من الصادرات بالخروج من غزة. وتألّفت الشحنة الأخيرة من الصادرات من 15 شاحنة من الأزهار المقطوعة (683,000 زهرة) بين 12 شباط (فبراير) و27 نيسان (أبريل) 2009. ووفقاً لاتفاقات التنقل والعبور بين حكومة إسرائيل والسلطة الفلسطينية، على إسرائيل السماح بتصدير 400 حمولة في اليوم من غزة.

التقرير الجديد يسلط الضوء على تأثير عامين من الحصار على إقتصاد غزة

خلال شهر تموز (يوليو)، أصدر مركز التجارة الفلسطيني Paltrade تقريراً يسلط الضوء على آثار عامين من الحصار وتدمير الأصول الإنتاجية خلال الهجوم العسكرية "الرصاص المسكوب" على قطاع غزة الخاص⁽¹⁹⁾. ووفقاً لهذا التقرير، هناك عاملان قد ساهما في إغلاق حوالي 95% من المباني

Number of truckloads allowed entry into Gaza



استمرار الحظر على دخول مواد البناء لعرقلة البناء

بسبب الحظر المتواصل على دخول مواد البناء إلى قطاع غزة، لم يتم أي عملية إعادة إعمار أو تصليح منازل مدمرة من جراء الهجوم الإسرائيلي «الرصاصة المسكوبة» في غزة. ووفقاً لمسح مشترك بين وكالة غوث وتشغيل اللاجئين UNRWA وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي UNDP، تم تدمير مجموع 3,540 وحدة سكنية بالكامل، ولحقت أضرار كبيرة بـ 2,866 وحدة سكنية، ولحقت أضرار طفيفة بـ 52,900 وحدة سكنية خلال الهجوم. وكانت هذه المنازل تأوي 52,400 عائلة أو حوالي 300,000 فرد.

ويشير المسح إلى أن وجود حوالي 20,000 متشرّد، على رأسهم سكان المنازل التي دُمّرت بالكامل. ويعيش معظم المشرّدين في شقق مؤجرة أو مع أقاربهم، ولا تزال حوالي 40 عائلة تقيم في الخيم الستة التي نصّبت في شمال غزة وفي محافظات غزة، وانخفض العدد من 138 عائلية في حزيران (يونيو). تعيش حوالي 100 عائلية في خيم بالقرب أو داخل منازلها المدمرة، مستخدمة الأجزاء الأقل تضرراً التي بقيت من المباني. توزّع دفعات نقدية لهؤلاء الذين تدمّرت منازلهم (5,000 دولار) أو تضرّرت منازلهم (3,000 دولار)، مما يسمح للعائلات بتغطية تكاليف الإيجار، والمعيشة حتى تأخذ عمليات إعادة العمال والتصليح مجراها.

وفي شهر تموز (يوليو)، بدأ برنامج الأمم المتحدة الإنمائي UNDP حملته لإزالة ركام المباني المدمرة. ومن المتوقع أن يستمر لمدة عام وبكلفة 12 مليون دولار. ومع أنه يمكن إعادة إستعمال الركام في إعادة بناء البيوت والبنى التحتية، إلا أن ذلك غير ممكن بسبب النقص في المواد الأخرى الأساسية للبناء.

الصناعية في غزة (أي 3,750 مبنى) وقُلّ من العمليات بين الـ 5% الباقية. إلا أن 94% تقريباً من اليد العاملة في القطاع الخاص، بما في ذلك، الصناعة، والتجارة، والبناء، والزراعة والخدمان، قد تمّ تسريحهم من العمل، أي مجموع 120,000 عامل.

واعتبرت القيود التي فرضت على الإستيراد في إطار الحصار عنصراً أساسياً من العناصر التي ساهمت في توقيف شبه كامل للنشاط الصناعي. وقد بلغ حجم الواردات منذ حزيران (يونيو) 2007 ربع الواردات في مرحلة ما قبل الحصار. لقد سمح بدخول 35 نوع من السلع التي تقتصر على السخ الغذائية، مقابل 4,000 نوع قبل فرض الحصار. كما أنّ نسبة السلع التي تستوردها الوكالات الإنسانية ما زالت تتأرجح في 27% من إجمالي الواردات، مقابل 5% قبل الحصار. وانخفضت الواردات من الضفة الغربية بشكل دراماتيكي من 19 إلى 3% من مجموع الواردات. كما أن مستوردي غزة أعلنوا أنه منذ بدء الحصار، تكبّدوا خسارة تقدّر بـ 10 ملايين دولار، نتيجة منع السلطات الإسرائيلية تخليص دخول أكثر من 1,700 حاوية محجوزة في مستودعات في إسرائيل والضفة الغربية.

وحتى ولو تمكّن المنتجون من تجاوز قيود الإستيراد، فإن حيوية قطاعات عديدة تقف رهناً على القدرة على تصدير منتجاتها. كما أن السلع التي كانت عادةً تصدّر من غزة، تضمّنّت 76% من جميع منتجات الأثاث المصنّعة في غزة، و90% من الملابس، و20% من المنتجات الغذائية. وظلّت التحضير قائماً على الصادرات منذ فرض الحصار، وخلال عامين من الحصار، لم يتم تصدير سوى 138 شاحنة من الأزهار المقطوعة والفاولة، هذا بالمقارنة بمعدل 70 شاحنة يومياً، بما فيها الأثاث، والملابس، والحاصلات الزراعية، والخضار، والطعام الجاهز، والمنتجات المعدنية والصناعات اليدوية التي كانت تخرج من غزة قبل فرض الحصار.

لا تزال أنفاق غزة تودي بحياة الناس: استغلال آلاف من الأطفال، على حد ما يزعم

أربعة أفراد من أسرتها جرحوا في الحادث. أما الجرحى الآخرون فقد أصيبوا في الجزء الشرقي من مدينة غزة.

وفي هذا الشهر أيضاً، واصلت الفصائل الفلسطينية إطلاق صواريخ الهاون من غزة باتجاه جنوب إسرائيل، إنما لم يعلن وقوع ضحايا إسرائيليين. إلا أن فلسطينيين قد أصيبوا، منهم طفل في الثلاث سنوات، عندما سقطت قذيفة هاون أطلقت باتجاه إسرائيل إنما سقطت على منزلهم في شرق دير البلح. منذ نهاية هجوم «الرصاص المسكوب» في 18 كانون الثاني (يناير) 2009، قتل مجموع 38 فلسطينياً وجرح 87 آخرين خلال الصراع الفلسطيني الإسرائيلي في قطاع غزة، وفي الفترة ذاتها، قتل جندي إسرائيلي وجرح مدنيان وأربعة جنود في غزة وجنوب إسرائيل.

وواصلت القوات العسكرية الإسرائيلية فرضها القيود على عبور الفلسطينيين إلى الأراضي والبحر عبر إطلاق نيران تحذيرية باتجاه المزارعين وصيادي السمك. وتشمل المناطق المحظورة الأراضي الزراعية حتى 300 متر من الحدود بين غزة وإسرائيل ومناطق صيد السمك التي تبعد أكثر من 3 أميال بحرية من الساحل. وأرغمت القوات البحرية الإسرائيلية زوارق الصيد الفلسطينية على العودة إلى الساحل عدة مرات خلال الشهر.

إن عدم الالتزام بالقانون والقتال الداخلي الفلسطيني لا يزال يشكل خطراً على حياة المدنيين. وخلال الشهر، قتل سبعة فلسطينيين، وجرح تسعة آخرين، بسبب الاستعمال الطائش للأسلحة. منذ نهاية عملية «الرصاص المسكوب»، قتل تسعة فلسطينيين بسبب الاستعمال الطائش للأسلحة.

إنخفاض عدد الحالات الإستثنائية المسموح بدخولها وخروجها من غزة

ما زال التحظر قائماً على دخول الفلسطينيين إلى قطاع غزة كذلك على خروجهم منه. وفي هذا الشهر، دخل مجموع 916 فلسطينياً إلى غزة و485 آخرين غادروا عن طريق معبر رفح. مما يعني انخفاضاً بنسبة 75% في عدد الداخلين وبنسبة 79% في عدد الخارجين، مقارنة بأرقام حزيران (يونيو). وفي حزيران (يونيو) 2007، تم إغلاق المعبر الذي يخضع لسيطرة مصر، ومنذ ذلك الحين صار يفتح بشكل متقطع لمدة يومين كاملين أو ثلاثة في الشهر. ولكن في تموز (يوليو)، وفيما لم يكن المعبر مفتوحاً ليوم واحد كامل، سمحت السلطات المصرية لعدد صغير من المسافرين العبور كل يوم، بما فيهم،

خلال شهر تموز (يوليو)، قتل 12 فلسطينياً وجرح 26 آخر في حوادث لها علاقة بالأنفاق. وجرت معظم الإصابات (8 قتلى، 16 جريح) خلال الأيام العشرة الأخيرة من شهر تموز (يوليو) (22-30)، عقب انهيار أنفاق عديدة، وأحدها حصل عند انفجار أنبوب من الوقود داخل أحد الأنفاق بتاريخ 26 تموز (يوليو) مودياً بحياة 4 أشخاص على الأقل، وجارحاً 5 آخرين. فمذ فرض الحصار في حزيران (يونيو) 2007، سجل مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية التابع للأمم المتحدة (أوتشا) 85 حالة وفاة في الحوادث المتعلقة بالأنفاق. من بين هذه الوفيات، هناك 36 قتيلاً في عام 2006.

وفقاً لدراسة أخيرة نشرها المركز الفلسطيني للديمقراطية وحل النزاعات في غزة، يتم تشغيل حوالي 1.000 نفق تحت الحدود بين غزة ومصر، وبعضها يبلغ طولها 700 متر وعمقها 13 متر. وهناك مصادر أخرى تقدر أن عدد الأنفاق يتراوح بين 600 و800 نفق. وبحسب هذه الدراسة، يتم تشغيل الأطفال في نقل البضائع عبر الأنفاق، ويعملون في ظروف إستغلالية. ويعتبر الأطفال يداً عاملة مناسبة نظراً لصغر حجمهم وليونة أجسادهم مما يمكنهم التنقل بسرعة وبسهولة داخل الأنفاق. وبحسب الدراسة، إن الأجر اليومي الذي يتقاضونه لا يصل إلى نصف الأجر اليومي للرجل البالغ (100 شيكل للطفل مقابل 200-300 شيكل للعامل البالغ).

ومع أن الأنفاق قد منحت انتعاشاً قصير المدى للسكان من خلال تزويد البضائع غير المتوفرة، إلا أنها من الناحية الاقتصادية لا تشكل بديلاً دائماً ومستداماً لرفع الحصار واستئناف التنقل والحركة داخل المعابر الرسمية في إسرائيل. وكما هو مذكور آنفاً، فإن الوضع الراهن قد أرغم الآلاف من الأشخاص الذي يعانون من الفقر على المخاطرة بحياتهم يوماً سعيًا وراء لقمة العيش.

تواصل العنف المتقطع: مقتل طفلين

في شهر تموز (يوليو)، قتل طفلان فلسطينيان وجرح ستة آخرون. ومن بين القتيلين، صبي في الـ15 من العمر مختل عقلياً، أطلق الإسرائيليون النار عليه عندما كان يقترب من السياج الحدودي. أمّا القتيل الآخر، فهو فتاة في الـ17 من عمرها، قُتلت لما سقطت قذيفة دبابة إسرائيلية على بيتها خلال اشتباك مسلح بين جنود إسرائيليين ومسلحين فلسطينيين في شرق مخيم البريج للأجئين. كذلك، جرح

تقييمات جديدة على وضع النظام الصحي

إن منظمة الصحة العالمية أصدرت في تموز (يوليو) ثلاثة تقارير حول مختلف نواحي نظام الصحة في غزة⁽²²⁾. يقدم أحد التقارير تحديثاً عن القياس الجديد للحاجات الصحية في غزة، وقد أُجري في شباط (فبراير) 2009، عقب هجوم «الرصاص المسكوب». إن الخلاصات الرئيسية تشير إلى أنّ معظم الخدمات الصحية في غزة تعمل على وتير طبيعية منذ انتهاء العمليات العدائية. وبعد وقف عمليات إطلاق النار في 18 كانون الثاني (يناير)، استأنفت جميع مراكز العناية الصحية تقديم الخدمات، بما فيها التطعيم، والعلاج البديل، ومعالجة الأمراض المزمنة، والاستشارات الطبية العامة للبالغين والأطفال، وخدمات التشخيص والعناية بالأسنان. استؤنفت كذلك خدمات المستشفيات، بما فيها العيادات الخارجية والعمليات الجراحية المقررة، كما استؤنفت عمليات إدخال المرضى، علاوة على نشاطات أخرى توازي ما كان في السابق، لا بل أكثر.

إلى جانب مباشرة كافة الخدمات الصحية، تشير هذه التقارير إلى انخفاض جودة الخدمات الصحية بسبب الآثار المركبة من القيود التي فرضتها إسرائيل في إطار الحصار، ناهيك عن عدد من التقصيرات في ما يتعلق بالإدارة الداخلية للنظام الصحي. وقد منع النقص في مواد البناء توسّع المنشآت الصحية المطلوبة لتلبية حاجات سكّان متزايد. وكان كل ذلك مصحوباً بقيود وتأخيرات في استيراد السلع الحساسة التي تعتبرها السلطات الإسرائيلية ذات استعمال مزدوج، هذا أنه يمكن استخدام هذا المواد لأغراض عسكرية (مثل أجهزة تشخيص بالصور والبطاريات لتشغيل الأجهزة الاحتياطية). كما أن نوعية الخدمات قد تراجعت بسبب عدم قدرة الأطباء والتقنيين عن تحديث معرفتهم ومهاراتهم من خلال المشاركة في دورات تدريبية خارج غزة.

على صعيد آخر، لقد شكّلت الإدارة الداخلية عاملاً جوهرياً في تضاؤل جودة الخدمات الصحية، لا سيما التشغيل والصيانة المناسبة للأجهزة الطبية. ومن بين المشاكل الرئيسية نذكر: عدم وجود مخزون للأجهزة الطبية، ووجود نظام توريد مركزي يعتمد على قواعد وعمليات غير فعالة وقديمة، إضافة إلى الإنقسام السياسي بين غزة والضفة الغربية، وسوء توزيع المهام بين الأقسام، فضلاً عن عدم توفر معدّات ومساحات لورش العمل وأدوات اختبارية آمنة.

مجموعات منسّقة من منظمات غير حكومية دولية، وبعثات دبلوماسية وطواقم من الأمم المتحدة، غادر 9,100 شخص غزة فيما دخل 9,400 شخص إلى غزة عبر معبر رفح.

وأيضاً في شهر تموز (يوليو)، انخفض عدد الفلسطينيين المسموح لهم بعبور معبر إريز، بنسبة 25%، من 2,698 فلسطينياً في حزيران (يونيو) إلى 2,026 فلسطينياً في تموز (يوليو). وكما هو الحال في الأشهر السابقة، إنّ نصف الذي حصلوا على تصاريح من السلطات الإسرائيلية لمغادرة غزة عبر إسرائيل كانوا المرضى ومرافقيهم، فيما الباقي منهم فكان أشخاص حصلوا على تصاريح لزيارة أهاليهم في الضفة الغربية، وإسرائيل والأردن.

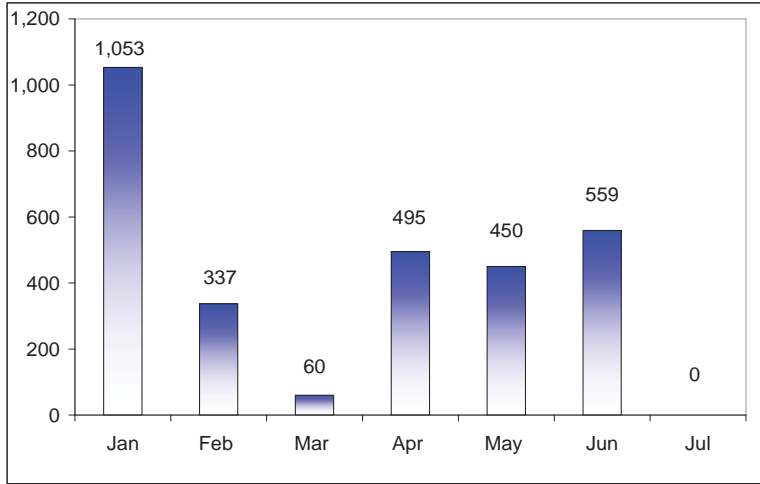
تحويل المرضى إلى علاج متخصص خارج غزة

شهد تموز (يوليو) تراجعاً طفيفاً في عدد التحويلات الموافق عليه والصادرة عن دائرات التحويلات إلى الخارج RAD التابعة لوزارة الصحة الفلسطيني. 1,154 مريضاً بحاجة إلى علاج طبي غير موجود في المستشفيات العامة في غزة، مقابل 1,356 مريض في حزيران (يونيو). ومن بين هذه التحويلات، 44% من التحويلات كانت إلى مستشفيات في الضفة الغربية (بما فيها شرق القدس)، والأردن وإسرائيل، و25% من التحويلات كانت إلى مستشفيات مصرية، و31% منها إلى مستشفيات لمنظمات غير حكومية في غزة.

وخلال هذا الشهر، قدّم مكتب التنسيق الفلسطيني إلى السلطات الإسرائيلية بالنيابة عن المرضى، 735 طلب تصريح لمغادرة غزة عبر معبر إريز. وتم الموافقة على حوالي 70% من هذه الطلبات، وفيما تمّ رفض 2% منها، وتأجيل 28%. وتأخير هذه الطلبات يعني أن المريض لم يحصل على أي ردّ من السلطات الإسرائيلية في اليوم المحدد للسفر، وهذا يؤدي إلى ضياع الموعد الذي تمّ تنسيقه مع المستشفى المعني. عند حصول ذلك، يتعيّن على المريض البحث عن موعد جديد وبالتالي تقديم طلب جديد لتصريح آخر، مما يؤدي إلى إطالة مدة الإنتظار قبل حصول المريض على العلاج الطبي المطلوب.

وبسبب إغلاق معبر رفح طيلة شهر تموز (يوليو)، لم يكن بالإمكان إدخال المرضى الذين تمّ تحويلهم من دائرة التحويل الخارجية إلى مصر. فمنذ بداية العام 2009، أكدت منظمة الصحة العالمية وفاة 20 مريض، من الذين أصبحت حالتهم الصحية حرجة خلال انتظارهم الموافقة على الخروج من غزة عبر معبر إريز أو رفح.

Number of patients referred to Egyptian hospitals leaving through Rafah Crossing



والتي تتبع المياه المحلّان سواء في الحاويات (البيع بالجملة) أو بالأوعية (البيع بالتجزئة). كما يوجد سبع محطات تديرها مؤسسة مياه غزة (مؤسسات بلدية الساحل) وأكثر من عشرين ألف مشروع محلي لتحلية المياه.

وفيما أن سلطة المياه الفلسطينية منحت التراخيص للمحطات التجارية، ليس هناك أي تنظيم أو مراقبة لهذا القطاع أو لنوعية المياه. كما أن هذا الوضع مصحوب بسوء الفهم السائد بين المستهلكين الذي يظنون أن المياه المحلّلة آمنة تلقائياً. ولكن، وفيما أنّ عملية التحلية تنجح في إزالة الأملاح والملوثات الكيميائية الأخرى الموجودة في المياه الجوفية في غزة، إلا أن هذه العملية لا تزيل البكتيريا. ووجدت دراسة مشتركة بين منظمة غير حكومية إيطالية وفلسطينية أن 45% من العينات التي تمّ جمعها من أوعية أو صهاريج تخزين مياه لدى الأسر والمبتاعة من بائعين خاصين، ملوثة ببكتيريا FAECAL COLIFORMS. وهذه النتائج هي خير دليل للنقص في إزالة الكلور بعد التحلية. كما أنّ عملية توزيع المياه المحلّلة من محطات الضغط الأسموزي العكسي إلى الأسر تزيد من تهديدات التلوّث. ولمعالجة هذا الوضع، لا بدّ من تطبيق التشريعات القائمة بشأن المياه، والتي تسجيل أو ترخيص جميع المحطات الخاصة في مجال الأسموز العكسي وإضافة الكلور على نحو سليم، فضلاً عن مساعد سائقي الشاحنات الذين يعملون في نقل المياه المحلّلة بهدف تحسين ممارسات النظافة.

كذلك، دوّنت منظمة الصحة العالمية مشاكل مهمة لها علاقة بنوعية العناية الإستشفائية للأمهات والمولودين الجدد، بما في ذلك نقص من معرفة محدثة للمعايير الدولية، واستعمال غير كافٍ للبروتوكولات التشخيصية والعلاجية، حتى لأبسط قواعد النظافة والوقاية، دون أن ننسى النقص في دمج ومواصلة العناية بين الأخصائيين والخدمات، وعدم وجود دعم كافٍ للنساء أثناء العمل، والولادة والرضع.

قلق دائم بشأن نوعية المياه

يشكّل الأوكسيفير المصدر الوحيد للمياه الطازجة لتلبية الحاجات المحلية، والزراعية والصناعية⁽²¹⁾. فخلال السنوات الماضية، أدت حاجات السكان المتزايدة لمياه إلى استعمال مفرط للأوكسيفير، بحيث أنّ كمية المياه المستخرجة قد تجاوزت الإنعاش الطبيعي. لذلك، خضعت الأوكسيفير إلى عملية تمليح تدريجية، نتيجة ظهور مياه مالحة من الطبقة الأعماق واقتحام مياه البحر. وقد ازداد الوضع تعقيداً بسبب تلوّث الأوكسيفير نتيجة مجاري المياه الخام والمجاري المعالجة جزئياً، التي يتم تفرغها يومياً في مجاري غزة، ناهيك عن الأسمدة الزراعية⁽²²⁾.

وفيما يضاف الكلور إلى المياه المستخرجة من الأوكسيفير بواسطة شبكة أنابيب فتكون إذاً خاليةً من البكتيريا، فهي تحوي كمية من الكلورايد والنترات وغيرها من الملوثات. عموماً، يقدّر أن 5-10% من المياه المستخرجة هي آمنة للشرب وفقاً لمعايير منظمة الصحة العالمية، ففي خان يونس مثلاً، إن معدل النترات الذي تم العثور عليه سنة 2008 في أبار المياه هي ثلاث مرّات أكثر من معايير السلامة الصادرة عن منظمة الصحة العالمية (169 مقابل 50 ملغم/ليتر). كما وقد يؤدي التركيز العالي في النترات إلى متلازمة «الطفل الأزرق» التي قد تقود إلى الموت (أطفال يولدون في حالة ازرقاق).

بالإضافة إلى ذلك، إن مياه الأنابيب التي تزود إلى عائلات غزة مالحة جداً. لذلك، يعتمد جميع السكان تقريباً على مياه محلّلة للشرب. وبحسب التقديرات، يوجد ما لا يقل عن مئة محطة تحلية للمار بواسطة عملية الضغط الأسموزي العكسي،

مشاكل أخرى في الأراضي الفلسطينية المحتلة

آلاف الطلاب تأثروا بنقص منشآت التعليم

مع بدء العام الدراسي 2010-2009، سيواجه عشرات الآلاف من الطلاب الفلسطينيين في الضفة الغربية وفي قطاع غزة نقصاً كبيراً في منشآت التعليم، نتيجة سياسات القيود التي فرضتها السلطات الإسرائيلية⁽²⁴⁾. وترك هذا النقص أثراً سلبياً على فرص التعليم المتاحة لهؤلاء الطلاب.

وفي المنطقة ج من الضفة الغربية، يعتبر تحسين الظروف التعليمية من الأولويات ذات الضرورة الملحة في المجتمعات المهمشة أو المهتدة. فهناك هياكل بنائية كثيرة تستخدم كمدراس، من بينها، خيم، وأكواخ من الصفيح وأبنية من الإسمنت الخام، وهي بعيدة من أن تكون آمنة ونظيفة وفقاً للمعايير الأساسية للمدارس، كما أنها توافر حماية ضعيفة جداً من العناصر والعوامل. وفيما أنّ السلطة الفلسطينية مسؤولة عن تقديم خدمات التعليم في المنطقة ج من الضفة الغربية، إلا أنّ قدرتها على تأدية هذا الدور بشكل ملائم مقوّضة بسبب الإدارة المدنية الإسرائيلية في ما يتعلّق بإصدار تراخيص البناء⁽²⁵⁾. فهناك على الأقل 10 مدرسة في المنطقة ج تواجه صعوبات لأنها قد منعت من توسيع منشآتها نظراً لعدم وجود الرخص، أو لأنها قامت بعمليات البناء من دون رخصة ومن ثمّ جاءت أوامر بتوقيف العمل أو بالتدمير من الإدارة المدنية الإسرائيلية. ومن بين المتضرّرين، هناك مجتمعات مهمّشة قد أنجزت المهام الأصعب في ضمان التمويل الدولي لتحسين أو بناء المنشآت المدرسية (مثلاً: مدرسة الجهالين في محافظة القدس، مدرسة الكعابنة في وادي الأردن)⁽²⁶⁾.

وبسبب هذه الصعوبة، فإنّ المئات من الأطفال الذي يعيشون في المنطقة ج التي تسيطر عليه إسرائيل سوف يعودون إلى مدارس مكتظة ودون المستوى. أمّا المجتمعات النائية والتي لا يوجد بالقرب منها منشأة تعليم مناسبة، فعلى العائلات الإختيار بين إسكان أولادهم مع أقارب لهم في منطقة أخرى أو ترك أطفالهم، والبنات خصوصاً، من دون مدرسة. فيما قد يكون على آخرين المشي لمسافات طويلة للوصول إلى المدرسة⁽²⁷⁾.

وفي شرق القدس، تقع مسؤولية تقديم التعليم العام على عاتق بلدية القدس ووزارة التعليم الإسرائيلية. وعلى غرار المنطقة ج، يتأثر الأطفال الفلسطينيون بنقص المساحة التعليمية الكافية. وبحسب تقرير آخر صادر عن الإعلام

الإسرائيلي، لقد كشف منتدى داخلي في قاعة بلدية القدس أنّ ميزانية بلدية القدس تنفق على كل طالب إسرائيلي أكثر بخمس مرّات ممّا تنفق على الطالب الفلسطيني في شرق القدس⁽²⁹⁾.

وفي ظلّ نقص الصفوف، يرى العديد من الأهالي الفلسطينيين ضرورة إيجاد مكان لأولادهم في مدارس خاصة أو في مدارس وكالة الغوث الدولية أو مدارس الأوقاف الإسلامية أو عليهم ترك أطفالهم من دون تعليم. ووفقاً لتقرير صادر عن مؤسسة الحقوق المدنية في إسرائيل، فهناك 9000 طالب غير مسجّلين في أي مؤسسة تعليمية أياً كان نوعها⁽³⁰⁾. وتساهم هذه العوامل في نسبة مرتفعة من ترك المدارس بين سكان شرق القدس، أي نسبة 50%⁽³¹⁾.

وفي قطاع غزة، لقد منع الحظر على دخول مواد البناء في إطار الحصار الذي فرضته إسرائيل في حزيران (يونيو) 2007 عملية إعادة بناء، أو إعادة تأهيل أو توسيع المدارس، لا سيما تلك التي دمّرت خلال الهجوم العسكري الإسرائيلي «الرصاص المسكوب». وفي سياق الهجوم، تكبّدت 280 مدرسة على الأقل أضراراً طفيفة أو جسيمة، من ضمنها 18 مدرسة قد تمّ تدميرها. وبعد مرور ستة أشهر على إعلان وقف إطلاق النار، لم يتم إعادة بناء أو تصليح أي مدرسة. وتتضمّن المواد المطلوبة 25.000 طنّ من الحديد و40.000 طن من الإسمنت. فمُنذ نهاية عملية «الرصاص المسكوب»، دخلت حوالي 10 شاحنات حاملة 471 طنّاً من الإسمنت إلى غزة. وفيما لم يتم السماح لأي شاحنة من قضبان الحديد بالدخول⁽³³⁾. وبسبب الدمار الذي لحق بالمنشآت التعليمية، تمّ نقل عدد من الطلاب إلى منشآت أخرى، مما زاد الأمر سوءاً. وخلال العام الدراسي الماضي، عملت 88% من مدارس وكالة الغوث الدولية (الأونروا) و82% من المدارس الحكومية على نظام تحويل لاستيعاب عدد الطلاب المرتفع.

وفي المدارس الحكومية، تراجع الحضور والأداء المدرسي بسبب قدم البنية التحتية التعليمية، والإكتظاظ والتعطيلات المتكررة بسبب العمليات العسكرية. وخلال الفصل الأول من العام الدراسي 2008-2007، نجح فقط 20% من أصل 16,000 طالب في الصف السادس في غزة، في امتحانات المستوى في الرياضيات، و العلوم و اللغة الإنجليزية و العربية مقارنة ب 50% من زملاءهم في نابلس و جنين في الضفة الغربية.

دمرت المدرسة الأمريكية الدولية ، التي تم تأسيسها في عام 2000، بشكل كامل من جراء هجوم إسرائيلي في كانون الثاني (يناير) سنة 2009 خلال عملية "الرصاص المسكوب". فقد زودت هذه المدرسة 230 طالباً بالخدمات التعليمية من الحضانة حتى الصف الثاني عشر، ولطالما امتازت بملعبها الشاسع و المساحة الآمنة للطلاب في غزة، مما يسمح لهم بالترفيه. وعقب تدمير المدرسة ، تمّ نقل الطلاب إلى مكان آخر مكتظ و ضيق. اليوم ، قبل أقل من شهر من بداية العام الدراسي الجديد ، لا تزال المدرسة الأمريكية الدولية أشبه بكموم من ركام ، لم يتم إزالتها أو إعادة بنائها.

نجاح زعرب ، طالبة في الصف الخامس ، في المدرسة الأمريكية الدولية منذ الحضانة ، تحدثت عما يعنيه تدمير مدرستها : "لقد اشتقت إلى مدرستي لأنها كانت كبيرةً وجميلة. كان عندنا مكتبة للمطالعة و ملعب للعب بالإضافة إلى نشاطات مختلفة . أما مدرستنا الجديدة فهي صغيرة، وصفوفها مكتظة و صغيرة . والطقس حار للغاية وغير مناسب للتعليم..... أتمنى أن أصبح طبيبةً فأساعد أطفال فلسطين- لكن كيف؟ كيف يمكنني تحقيق أمنيّتي و مدرستي مدمرة؟"

عميد مرجان - تسعة عشر عاماً - التحق بالمدرسة الأمريكية الدولية منذ الصف الخامس بعد حصوله على منحة كاملة في عام 2000. خلال أعوامه الثمانية في المدرسة ، كان كابتن فريق كرة القدم وأبدع في دروسه. بعد تخرجه في عام 2008، تمّ قبوله في جامعة كولومبيا البريطانية في كندا. وبما أنه لم يقدر أن يغادر قطاع غزة في صيف 2008، خسر مقعده في الجامعة والتحق عوضاً عن ذلك، بالجامعة الإسلامية في مدينة غزة. وها هو الآن يستعدّ لسنته الجامعية الثانية حيث يدرس الهندسة المدنية: "تخرّجت من المدرسة الأمريكية الدولية في العام الماضي ، لكنني لم أتمكن من المغادرة بسبب الحصار." فقد أثر الحصار أيضاً على الطلاب المتواجدين هنا و أيضاً على الذين يريدون البقاء و التعلم. وبسبب هذا الحصار، لا يمكن تطوير نظام التعليم."

في سبيل خدمة مجتمعه. وفي سياق الصراع الطويل والإحتلال، تقدّم كذلك المدارس الآمنة وسائل لا مثيل لها في إرجاع حسّ الحياة الطبيعية والأمل للأطفال ولعائلاتهم. وعلى الرغم من العوائق التي تعترض سبيل الأطفال، يبقى الذهاب إلى المدرس والتعلّم من أبرز الأولويات لدى الأطفال الفلسطينيين.

صندوق النقد الدولي: تحسنت ظروف الإقتصاد الكلي في الضفة الغربية، ويبقى الوضع في غزة صعباً

وفقاً للنتائج التي توصلت إليها بعثة من صندوق النقد الدولي في تموز (يوليو)، فقد تحسّنت ظروف الإقتصاد الكلي في الضفة الغربية، مما يعكس تسهلاً في القيود الإسرائيلية على ظروف التجارة الداخلية والأمن. كما أنّ استمرار هذه التدابير التسهيلية قد يؤدي إلى نمو فعلي في الناتج المحلي الإجمالي في الضفة الغربية فيبلغ 7% للعام 2009، مما يشكل تحسناً هاماً في مستويات المعيشة في الضفة الغربية منذ 2006. ولكن في حال لم تستمرّ هذه التدابير التسهيلية، سيواصل الناتج المحلي الإجمالي انخفاضه أكثر فأكثر. وفي قطاع غزة،

وعلاوةً على النقص في المنشآت، ترك الحصار المستمر أثراً سلبياً على قدرة طلاب غزة على متابعة تحصيلهم الجامعي في الخارج. وفي عام 2008، غادر غزة فقط 70 طالباً عبر معبر إريز بين شهر تموز (يوليو) وأيلول (سبتمبر)، فيما ظلّت طالبات مئات من الطلاب عالقةً بسبب المطلب الجديد الذي فرضته السلطات الإسرائيلية وهو المرافقة الدبلوماسية. وفيما تمكّن آخرون من المغادرة عبر رفح، إلا أنّ عدد الطلاب الذي يمكنهم المغادرة محدود جداً بسبب الفتحات المتقطعة للمعبر. كما أنّ القيود التي فرضت على دخول ومغادرة غزة تحدّ من إمكانية أخصائي التعليم على تحديث مهاراتهم، مما يؤثر على إمكانيات الطلاب في اكتساب معرفة ومهارات جديدة.

وفي 28 تموز (يوليو)، أصدر منسق الشؤون الإنسانية لدى الأمم المتحدة ووكالات الأمم المتحدة للتنمية (AIDA) بياناً مشتركاً تطالب فيه بالسماح بالدخول والخروج من وإلى قطاع غزة وبنهاء الحصار، الذي أثر بشكل كبير على تقديم العلم إلى أطفال غزة وشبابها.

فحق التعلّم والثقف هو من حقوق الطفل الجوهرية وهو حق أساسي يمكن كل طفل من اكتشاف قدراته وتطويرها

الغربية، وتشمل تقديم الحليب ومواد غذائية إلى العائلات المشردة والهشة في غزة، وتجديد وإعادة تأهيل منشآت المياه والتصريف الصحي في المدارس التي تمّ تدميرها أثناء عملية "الرصاص المسكوب" في غزة، فضلاً عن تقديم مياه الشرب إلى مجتمعات في محافظة نابلس لا تصلها مياه نظيفة للاستعمال المنزلي. وبعد تعهد الواهبين، وصل رصيد تمويل الإستجابة الإنسانية إلى حوالي مليوني دولار في نهاية تموز (يوليو) 2009.

والآن يقف رصيد تمويل الإستجابة الإنسانية عند مليوني دولار تقريباً. ولكن هناك مشروعان جديان طارئان للحصول على تمويل في الأسابيع القادمة بقيمة 500,000 دولار، مما يترك قدرة تمويل الإستجابة الإنسانية منخفضة جداً. ويطلب مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية (أوتشا- الأراضي الفلسطينية المحتلة) دعماً جديداً لتمويل مسبح من شركاء واهبين حاليين ومستقبليين.

لا يزال الوضع صعباً، بسبب استمرار الحصار. وما لم يفكّ الحصار بشكل جوهري، سيواصل الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي للفرد في غزة منحاه الإنخفاضي، مع ازدياد في الفقر والبطالة. وبحسب هذه النتائج، فإن وضع السيولة في بنوك غزة قد تحسّن نظراً لتسهيل متواضع في القيود التي فرضت على مرور النقد في غزة، مع أنّ قرارات السلطات الإسرائيلية بشأن دخول النقد ما زالت تؤخذ حسب الحاجة. ووفقاً لهذه الإستنتاجات، فإن الإرتفاع المستدام في الناتج المحلي الإجمالي للفرد ستتطلب ليس فقط إزالة قيود التجارة الداخلية، لا بل أيضاً إزالة قيود التجارة بين الأراضي الفلسطينية وإسرائيل.

التمويل الإنساني

إن التمويل لخطة الإغاثة الموحدة للعام 2009 (عقب مراجعة النصف السنوية في حزيران) يقف عند 63٪ تقريباً وبتمويل بقيمة 509 مليون دولار تمّ استلامها من أصل 803 ملايين مطلوبة.

وفي تموز (يوليو)، تم الموافقة على ثلاثة مشاريع، بقيمة إجمالية 471,000 دولار، لدعم تمويل الإستجابة الإنسانية (HRF) من أجل تقديم إغاثة طارئة لسكان غزة والضفة

1. من بين إصابات حزيران (يونيو)، 20 إصابة وقعت في شرق القدس و 7 في أجزاء أخرى من الضفة الغربية.
2. أزال القوات حاويين من نقطة الحدود متسبي داني، اثنتين صغيرتين من نقطة حدود يارن نوفي و مقطورة من نقطة حدود ادي اد.
3. تمت معالجة العديد من القرويين من استنشاق الغاز و الصدمات على الفور. أصيب طفل فلسطيني صغير بجروح طفيفة جراء قنبلة صوتية.
4. البيان الصحاف الصادر عن صحيفة الحق، الحصانة للمستوطنين، مقاضاة الفلسطينيين، الدوران للذان لعبهما الدليل السري في النظام القضائي الإسرائيلي. 4 آب (اغسطس) 2009
5. يش دين، مظهر من مظاهر القانون، تطبيق القانون على المدنيين الإسرائيليين في الضفة الغربية، حزيران (يونيو) 2006.
6. راجع يش دين، إجراءات الغناء الخلفي، تنفيذ حقوق العملية الواجبة في المحاكم العسكرية في الأراضي المحتلة، كانون الأول (ديسمبر) 2007
7. القانون الإسرائيلي يمنع الفلسطينيين من المطالبة بملكيات في غرب القدس أو في إسرائيل كانوا يمتلكونها قبل 1948. و لا يسمح لهم أيضا بشراء العقارات المبنية على أراض إسرائيلية و تمتلكها إدارة الأراضي الإسرائيلية. للمرجعية، راجع نير حوسان، هارتس "معظم العرب لا يستطيعون شراء بيوت في غرب القدس" 21 تموز (يوليو) 2009
8. أوامر توقيف البناء تسبق إصدار أمر التدمير النهائي
9. العدد الإجمالي للناس الذين يقيمون في مناطق قريبة أعلى (مثلاً، ثمة أطفال لا يحتاجون إلى تصاريح فيما غيرهم يحتاجون إلى تصاريح لكن حتى الآن لم يتم إصدارها).
10. جريدة القدس، عدد 26 حزيران (يونيو) 2009.
11. متوفر على الموقع www.peacenow.org.il/site/en/peace.asp?pi=61&fld=495&docid=4304
12. بتسيلم، سلب الأراضي، سياسة المستوطنات الإسرائيلية في الضفة الغربية، أيار (مايو) 2002. ص 3-52.
13. مراقب الدولة، التقرير السنوي 56 لسنة 2004 ص 206
14. بتسيلم، المرجع نفسه. بالإضافة إلى الأراضي المعلنة كأراضي دولة، في منطقة نفوذ المستوطنات الإسرائيلية وتشمل مساحات شاسعة من الأراضي ووسائل أخرى، بما في ذلك المصادرة والاستيلاء لأغراض عسكرية،
- والإعلان عن الأراضي والممتلكات المهجورة
15. راجع "أوتشا"، المساحة المقلصة، انكماش في المدينة وتشردم قروي في محافظة بيت لحم، أيار (مايو) 2009.
16. تضم الوكالات و المؤسسات: أوكسفام (OXFAM)، ACTED، ACF، منظمة الزراعة والأغذية (الفاو)، والمؤسسة الدولية لتطوير المجتمع (CISP)، اليونيسيف (UNICEF)، منظمة الوحدة والتعاون من أجل تنمية الشعوب (UCODEP)
17. راجع مثلاً يانا دلوقي. "اقتصاد الضفة الغربية" Agence France Presse، 15 تموز (يوليو) 2009 و كارين لوب "إن اقتصاد الضفة الغربية يمكن أن ينمو في حال قدم الإسرائيليون بعض التسهيلات" Associated Press 15 تموز (يوليو) 2009
18. وفقاً لمعاهدة الأمم المتحدة حول الامتيازات و الحصانات (1946)، فإن ملكيات وأصول الأمم المتحدة محصنة من التفتيش، لذلك أعطيت تعليمات إلى الطاقم بعدم السماح بالقيام بتفتيشات داخلية.
19. مركز التجارة الفلسطينية، قطاع غزة، عامان من الحصار، تقرير خاص، 7 تموز (يوليو) 2009.
20. منظمة الصحة العالمية، التقييم الصحي في غزة، الأجهزة الطبية في مستشفيات غزة، الإدارة الداخلية، الحصار الإسرائيلي و التبرعات الأجنبية، تقييم سلامة و نوعية عناية المستشفيات بالمهات و المواليدي في قطاع غزة، تقرير البعثة.
21. إن طبقة المياه الجوفية (أكويفير) هي مصدر 96% من المياه المستهلكة في غزة في حين أن شركة المياه الإسرائيلية "ميكوروت" تزود 4% من المصادر داخل إسرائيل.
22. راجع: البنك الدولي، تقييم القيود المفروضة على تطوير قطاع المياه الفلسطينية، الضفة الغربية وقطاع غزة، آذار (مارس) 2009. تقرير رقم 47657-ج ز.
23. تمّت دراسة المؤسسة الطوعية الإيطالية والهيديولوجيين بتمويل من الأوروبيين، سنة 2008 و وتمويل خطة تمويل الإستجابة الإنسانية HRF 2009.
24. بحسب الجهاز الفلسطيني للإحصاء المركزي، هناك 1.097.957 طلاب من الصف الأول إلى الصف الثاني عشر في العام 2008. 70% منهم كانوا يحضرون الصفوف في 833 مدرسة حكومية، 23% منهم في 308 مدرسة تابعة لوكالة الغوث الدولية (الأونروا)، و 7% حضروا الصفوف في 288 مدرسة خاصة.

تقرير الرقابة الإنسانية ، لقد قتل على الأقل 4 أطفال خلال السنتين الأخيرتين وهم يمشون في الطريق الرئيسي الذي يقود إلى اقرب مدرسة

28. نير حوسان ، هارتس مختصر في <http://www.haaretz.com/hasen/spages/1103636.html>

29. جمعية حقوق المواطن في إسرائيل(ACRI)، مؤسسة حقوق الإنسان في شرق القدس. وقائع و أرقام، أيار (مايو) 2009.

30. المرجع نفسه.

31. المرجع نفسه.

32. هناك 640 مدرسة في غزة، 383 مدرسة حكومية و221 مدرسة تابعة لوكالة الغوث الدولية (الأونروا) و 39 مدرسة خاصة، وتخدم هذه المدارس كلها 441,452 طالباً .

33. منذ فرض الحصار في حزيران (يونيو) 2007، سمحت إسرائيل بمجموع 5727 حمولة شاحنات مؤلفة من مواد بناء من بينها 20 حمولة مخصصة لوكالات العون. تتضمن مواد البناء 681 حمولة شاحنة من الإسمنت (22538 طنناً) و 5019 حمولة شاحنة من الحصى (185754 طنناً) و ثلاث حمولة شاحنات من قضبان الحديد (120 طنناً)

25. إن وقت معالجة طلبات التصاريح طويل جداً وفرص النجاح ضئيلة. في أجزاء مهمة من المنطقة ج، إن فرص البناء الفلسطيني شبه معدومة، هذا أنها قد اعتبرت كمنطقة عسكرية مغلقة/ منطقة إطلاق أو لأن هذه الأراضي مأخوذة للمستوطنات الإسرائيلية أو كقواعد عسكرية أو أي بنى تحتية ذات صلة . للمزيد من التفاصيل في ما يتعلق بالصعوبات التي تواجه الفلسطينيين في الحصول على تصاريح للبناء، راجع أوتشا التركيز الخاص ، عدم وجود رخصة هدم و ما ينجم عنه من تشريد في منطقته ج.أيار(مايو) 2008 . متوفر على الموقع الإلكتروني www.ochaopt.org وكذلك راجع: بيمكوم- المخططون لتخطيط الحقوق. المناطق المحظورة ، سياسة التخطيط الإسرائيلية في القرى الفلسطينية في المنطقة ج 2008

26. راجع تقرير المراقب الإنساني الصادر في تموز (يولي) لمزيد من التفاصيل. ففي أوائل آب (اغسطس)، أصدرت محكمة العدل العليا الإسرائيلية أمراً مؤقتاً بمنع تحالف التعاون الدولي من من هدم الأبنية المصنوعة من الدواليب و الوحل و التي تخدم كمدرسه أو حضانه عرب الجهالين.

27. عدم وجود أماكن مناسبة لمواصلات الأطفال في بعض المجتمعات التي هي في خطر كبير، وكما هو مذكور في

الوكالات المساهمة

اليونيسيف (UNICEF) ، برنامج الأمم المتحدة الإنمائي (UNDP)، اليونيفيم (UNIFEM)، اليونسكو (UNESCO)، الفاو (FAO) ، أوتشا (OCHA) ، المفوضية السامية لحقوق الإنسان (OHCHR) ، صندوق الأمم المتحدة للإسكان (UNFPA) ، وكالة الغوث الدولية (الأونروا) (UNRWA) ، اليونسكو (UNESCO)، برنامج الغذاء العالمي (WFP)، منظمة الصحة العالمية (WHO) ، الحق ، بديل ، children the Save (المملكة المتحدة)، المؤسسة العالمية للدفاع عن الأطفال- قسم الفسطين (PS-DCI) ، اوكسفام بريطانيا(GB OXFAM) ، مجموعة الهيدرولوجية في فلسطين (PHG ، ACF-E ، AAA ، ACPP ، ACAD ، أعضاء من TIM

لمزيد من المعلومات: ماي ياسين yassinm@un.org 2 5829962 (0) +972

النسخة الإنجليزية للتقرير هي النسخة الملزمة

http://www.ochaopt.org/documents/ocha_opt_the_humanitarian_monitor_2009_june_english.pdf